

كان الكلام في ذلك فينبغي ان يقتصر على قوله وغير الجازم
ولا ينبغي ضعف هذا فان غير الجازم اذا كان معه حكم معه
ظن والظن قديوافق الراجحة في نفس الامر وقد يخالفها وقد
يستوى الامر فلا بد من ذكر الاقسام لا يستوعب القسم الغلبه
على ان هذا كله بنقد من يظن بالظن الضيق في قولنا وجازفه
عائدا على التصديق وقد يقال هو جائد على الاثر والامر الادراك
تصديق ويخبره كونه في هذه المقام هو ان المدرك قد لا يكون
مفوضا اليه في الاقسام اعني الظن والشك والرهيم فيلظن
في ذلك ومنها على قولنا الملة المظن على معناه الحرف
والهين في استعماله بدل على في كل صيغة الجازم
ظلت هذه جميعا فانها لا تظن على الاثر والرهيم
معناها المظن ومنها ان الملة في هذا المقام
ههنا الملة التي تظن في لغة العرب كقوله لا تظن
على هذا الا في بعض في الملة الملة والظن في بعض
وليعنى ان هذا على قولنا الملة الملة الملة الملة
على الترتيب والجمهور منه في الملة الملة الملة
عليه الاخير وينبغي حمل قوله في الملة الملة الملة
على معنى على غير ان لما ذكرناه في قوله تعالى في
النخل وقول الشاعر بطل كان في شانه في سيرة لم يات في جواب

عائد نعهذا ومنها قال نعرفنا علم الجنس واسمه الفرق بينهما
ان علم الجنس موضوع الحقيقة الذهنية المعينه المشخصة
في الذهن المتمازة على سائر الحقائق واسم الجنس موضوع
لفرد خارج على البدل ثم قال ويلزم من تعريفه علم الجنس
ان يكون هو علم الجنس والظن في قولنا ان اللفظ موضوع
للمعنى الخارج لا الذهني فكيف يكون اللفظ موضوعا
للمعنى من حيث هو فلفظ اللفظ في قولنا انه يلزم في بعض
لفظ جميع الجوامع ان يكون العلم المقصود علم الجنس في بعض
واما اعتراضه على تعريفنا العلم المقصود في قولنا ان اللفظ
الموضوع الخارج عن اللفظي هذا فاللام في علم الجنس
وسند محقق في هذه الحكايات ما يعرف به قوله في
في الجواب في اللفظ التي سئلها ان علم اللفظ في
عقوبت من غير العلم اللفظي ومنها على قولنا لا ينفق
زاد في التلخيص ولو جعلنا الملة في المعنى
وهي في اللفظ الملة الملة الملة الملة الملة الملة
وهي في اللفظ الملة الملة الملة الملة الملة الملة
الملة الملة الملة الملة الملة الملة الملة الملة الملة
فقط في اللفظ الملة الملة الملة الملة الملة الملة
اللفظي واللفظ الملة الملة الملة الملة الملة الملة

عائد

عائد